

خزان مكوار وري الجزيرة

كثر حديث الناس في الاحمال الهندسية التي يادبها ري جانب كبير من ارض الجزيرة في السودان فرأيت ان اكتب كلمة عن الخزان الذي بدأ العمل به في مكوار لخزن جانب من مياه البحر الازرق وري تلك الاراضي فاقول ان الاراضي الصالحة للزراعة في بلاد الجزيرة تبلغ نحو ١٩ مليوناً من الافدنة فهي اكثر من ثلاثة اضعاف الاطيان التي تزرع الآن في القطر المصري. واكثرها واقع بين الدرجة ١٤ و ١٥ من العرض الشمالي. فتقرب من خط الاستواء وواقعة ايضاً بين النيلين الازرق شرقاً والايض غرباً. وقد اهتمت حكومة السودان ببناء هذا الخزان قبل نشوب الحرب فلما وضعت الحرب اوزارها طادت الى الاهتمام به ولكنها لم تتمكن من الشروع في العمل الا في اول السنة الماضية بعد ما عقدت قرصاً في لندن لهذا الغرض يوفى في غضون اربعين سنة

ومكوار قرية تبعد ٢٧٥ كيلومتراً بسكة الحديد عن الخرطوم وهي قريبة من سنار عاصمة مملكة النجاشة القديمة. والقادم الى مكوار الآن يشاهد فيها حركة عظيمة كالحركة التي كان يراها في اصوان لما بني خزانها فقد يبلغ عدد العمال من صعيدة وسودانيين وعرب وبنانيين وفلاته وغيرهم نحو سبعة عشر ألفاً يدير حركتهم كثيرون من المهندسين والصناع الايطاليين واليونان برأسة مهندسي مصلحة الري المصرية من انكليز ومصريين وباشراف كل من السرمودخ مكدونلد مستشار وزارة الاعمال العمومية والمستر برود مفتش الري الاول. اما الشركة المنهدة بالعمل فلها رئيسان السنيور الكسندريني المقاول الايطالي والمستري الانكليزي

وقد قامت على مقربة من قرية مكوار القديمة بلدة جديدة لسكن موظفي الري ومدوي اعمال الشركة القائمة بالعمل. فترى منازلها على احدث طراز تحديق بها الجنائن وتسطع منها الانوار الكهربائية وتتخلها شوارع منتظمة تدير فيها السيارات. وفيها معمل كبير لعمل الثلج ومرشع عظيم للماء ومخازن وافران وكل ما يحتاج اليه العمال

وامم ما يستوقف النظر هناك معمل الاسمنت العظيم الذي تم بناؤه في الشهر الماضي وزاره اللورد النبي وشفيق باشا وزير الاشغال . وقد كانت استحضار الاسمنت من اكبر المشاكل اذ لو لم يتيسر عمله في السودان لزادت تقفات البناء زيادة فاحشة لكن المهندسين اكتشفوا الحجر الجيري الصالح لعمله في مكان يسمى جبل سفوي شمالي خط سكة الحديد بين سنار والابيض على ٥٥ كيلومتراً من مكوار . ويقول القائمون بهذا العمل ان في طاقتهم عمل ١٢ ملناً من الاسمنت كل ساعة . وهو يضارع في متانتها اسمنت بورتلند المشهور

وينتظر ان يتم بناء الخزان في يوليو أو اغسطس سنة ١٩٢٤ . وقد شرعوا هذه السنة في حفر اساس الجزء الترابي منه فحولوا مياه النيل الى النصف الشرقي واخذوا في وضع الاساس من منتصف النيل الى ضفته الغربية . وسيشروعون في تحويل المياه الى النصف الترابي في نوفمبر المقبل لكي يتمكنوا من وضع اساس النصف الشرقي

وسيلبلغ طول الخزان كله من طرفه الشرقي الى طرفه الترابي ٣٠٠٣ أمتار ٥٧٠ متراً منها تكون سدّاً للبحر الازرق من ضفته الشرقية الى ضفته الغربية والباقي امتداد على الجانبين كسد لمياه الفيضان وسيكون ارتفاع اعلى الخزان في وسطوعن قاع النيل ٤١ متراً وارتفاعه عن سطح بحر الروم ٤٢١ متراً فقط . — ويكون في ١٩٠ عيناً لمرور المياه ١٠٠ منها في صف سفلي وتسعون في صف علوي وعرض كل عين من السيون السفلي ٣ امتار وارتفاعها ٥ امتار وعرض كل عين من العليا متران وارتفاعها ٨ امتار . والمياه التي تخزن بهذا الخزان تكون بحيرة طولها ٨٥ كيلومتراً فتصل الى قرب مدينة سنجه عاصمة مديرية الفوج

وقد بدىء بحفر وعة للري من عند مكوار تمتد شمالاً الى قرب السليمة وسيكون طولها نحو ١٢٥ كيلومتراً وعرضها ٢٥ متراً

ويقتصر في اول الامر على ري ثلثماية الف فدان تزداد رويداً رويداً الى ان تبلغ ثلاثة ملايين . وقد سلت حكومة السودان زرع هذه الارض لشركة انكليزية شرعت منذ مدة في تجربة التجارب في زرع يعضة آلاف من الافدنة في الطيبة وبركات قرب واد مدني عاصمة مديرية البحر الازرق . ويقال ان هذه التجارب جاءت طبق المرام . اما الثلاثماية الف الفدان فيزرع ثلثها قطعاً

والثلث زراعة شتوية وفيلية والثلث الباقي يترك بوراً وهكذا سنة بعد سنة . وقد كان التطن الذي زرع في حقول التجارب من الفينيقي والاميركاني . وجاء القمح والبرسيم مثل اجود ما يزرع في القطر المصري . وعليه فينتظر ان يكون مستقبل هذا المشروع باهراً جداً

اما سكان الجزيرة فكان اعتمادهم في زراعتهم على المطر ووقوعه هناك غير مطرد سنة بعد سنة فيقل في بعض السنين حتى يقع في البلاد ما يشبه المجاعة كما حدث سنة ١٩١٣ حينما اضطرت الحكومة ان تجلب الذرة من الهند لكي تد ما حدث من نقص في غلة الارض . وزد على ذلك ان حالة السكان المالية لا تمكنهم من زرع اراضيهم كما يجب

والطريقة التي ستتبعها الشركة في زرع ارض الجزيرة هي ان تسلم كل الاراضي من اصحابها بطريق الايجار لاربعين سنة تدفع لهم في اثنتاها ايجاراً يتفق عليه ثم تسلمها ايهاا ليقوموا بزراعتها تحت مراقبتها وتسلم كلاً منهم ما يستطيع زرعها منها وتتفق على تركيب الطلعات ومشترى كل الادوات الزراعية والتقاوي وسائر ما يلزم للري والزرع كاقامة المخازن والمخالج والمطاحن وما اشبه وتتم باصدار الحاصلات ويصمها ثم يقسم صافي اليراد هكذا

٤٠ في المائة للزراع

٣٥ " " للحكومة لاستهلاك دين الخزان

٢٥ " " للشركة المنوط بها العمل

هذا ام ما يتعلق بري الجزيرة من الشؤون الاولى . والصعوبة الكبرى امام الشركة هي وجود الايدي العاملة في السودان لان اهل الزراعة هناك يجردون الآن لذكير مشقة في وجود الاتجار للقيام بزراعتهم على ضيق نطاقها فكيف اذا اتمت جدداً وزادت زيادة مطردة . واهالي السودان طامة يكرهون الاعمال الشاقة ولا سيما اذا وجدوا عندهم من المؤونة ما يكفيهم . وفي الصيف الماضي هطلت امطار غزيرة مكنتهم من زرع كل اراضيهم التي اعتادوا زرعها فكانت النتيجة انهم عجزوا عن جمع محصول الذرة فشاركتهم في جمعه العصفير وبلغت اجرة العامل ٢٠ غرشاً الى ٢٥ في اليوم . وهذه هي المشكلة الكبرى التي تعترض كل المشروعات الكبيرة في السودان

سائح